التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2018 - 2019

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الرابع

مسارات
العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة

استمر الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه وإجراءاته القمعية ضد الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2018 و2019؛ غير أن الشعب واصل مقاومته للاحتلال، بكافة أشكالها الشعبية والمسلحة. وبالرغم من معاناة المقاومة في الضفة الغربية من التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، إلا انها استمرت في إطار العمليات الفردية، مع استمرار المواجهات الانتفاضية اليومية، ومواجهة إجراءات قوات الاحتلال وتوغلاتها واعتقالاتها. أما في قطاع غزة، فقد طورّت قوى المقاومة قدراتها القتالية والميدانية، كما طورت أداء غرفة العمليات المشتركة، وخاضت نحو عشرة مواجهات عسكرية، أثبتت فيها كفاءة وقوة ردعية عالية. وقد أعادت مسيرات العودة، قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية حصار قطاع غزة إلى الواجهة، ومثّلت شكلاً جديداً من أشكال الإبداع الفلسطيني في العمل الشعبي المقاوم. أما مسار التسوية السلمية، فقد أصبح واضحاً أنه وصل إلى طريق مسدود، بعد أن سعى الطرفان الأمريكي والإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، من خلال "صفقة ترامب" التي تواجه إجماعاً فلسطينياً على رفضها وإسقاطها.

أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية

ارتفعت عمليات المقاومة خلال سنتي 2018–2019، فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 3,006 عملية مقاومة في سنة 2018 مقابل 2,682 عملية سُجلت خلال سنة 2019 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري لعمليات المقاومة خلال سنة 2018 أقل بقليل من معدل العمليات خلال سنة 2019. فقد سجل الشاباك 1,153 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2018 مقابل 1,050 عملية سُجلت خلال سنة 2019، وسجل 198 عملية في شرقي القدس في سنة 2018 مقابل 247 عملية سُجلت خلال سنة 2019، وسجل 5 عمليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2018، مقابل 3 عمليات سُجلت خلال سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة.[1] وفي قطاع غزة سجل الشاباك 1,650 عملية في سنة 2018 مقابل 1,380 عملية سُجلت خلال سنة 2019، مقابل 39 عملية فقط تمّ تسجيلها سنة 2017، مع الإشارة إلى أن تقارير الشاباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، وهي على كل حال قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة.[2]

ونتيجة ازدياد الاصطدامات مع الاحتلال، والفعاليات المصاحبة لمسيرات العودة، شهد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه البلدات والمدن "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد تمّ إطلاق 754 قذيفة صاروخية وقذيفة هاون خلال سنة 2018، مقابل 1,020 صاروخ في السنة التالية، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.[3]

وبلغ التنسيق الأمني في الضفة الغربية مراحل متقدمة خلال سنتي 2018–2019، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأشارت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة، منهم رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، إلى أن التنسيق الأمني يحول دون عودة حركة حماس لعملياتها بالضفة.[4]

وقال رئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان Nadav Argaman، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في 2018/11/6، "أحبطنا 480 هجوماً منذ بداية سنة 2018 واعتقلنا أعضاء 219 خلية تابعة لحماس، وأحبطنا 590 عملية كان سينفذها أفراد".[5] وكشف أرغمان، في 2020/1/20، أن الجهاز تمكن من إحباط 560 هجوماً خلال سنة 2019 كان يجري الإعداد لتنفيذ معظمها في الضفة الغربية، منها 10 عمليات تفجيرية، و4 محاولات خطف، وأكثر من 300 هجوم إطلاق نار.[6] وذكر "أن التكنولوجيا المتطورة هي سبب لإحباط معظم العمليات في الضفة الغربية".[7]

وزعم مراسل الشؤون الفلسطينية بموقع والاّ Walla الإخباري آفي إسخاروف Avi Issacharoff، أن "إسرائيل" أحبطت 60% من عمليات المقاومة الفلسطينية بالضفة الغربية. وذكر المحلل، في 2019/3/20، أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله قامت بإحباط 30% من تلك العمليات. وكشف عن إحباط 100 عملية خلال الربع الأول من سنة 2019، و600 عملية خلال 2018، و400 عملية خلال 2017، و350 عملية خلال 2016، و200 خلال 2015.[8]

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2018–2019[9]

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة*	المجموع
2018	1,153	198	5	1,650	**3,006**
2019	1,050	247	**5	1,380	**2,682**
المجموع	**2,203**	**445**	**10**	**3,030**	**5,688**

* بما فيها سيناء.

** بما فيها عمليتان داخل السجون.

ومن جهة أخرى، فقد واصل المستوطنون اليهود في الضفة الغربية عدوانهم ضدّ الفلسطينيين بغطاء من قوات الاحتلال، فنفذوا 378 اعتداء سنة 2018؛ كما نفذوا 256 اعتداء حتى منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019.[10]

1. مسيرات العودة وكسر الحصار:

في إبداع جديد في أساليب مقاومة الاحتلال، طرحت مجموعات فلسطينية، على وسائل التواصل الاجتماعي، في كانون الثاني/ يناير 2018، فكرة تنظيم مسيرات جماهرية في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات الفلسطيني بشكل متزامن، تهدف إلى تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً، وبشكل سلمي، وتحت العلم الفلسطيني، إلى أرضهم وبيوتهم التي أُخرجوا منها في حرب 1948، وحدّدوا يوم الأرض تاريخاً لانطلاق هذه المسيرات.

وتشكلت اللجنة التنسيقية العليا لمسيرة العودة الكبرى؛ وأكدت على أنها حالة جماهيرية غير فصائلية، تستهدف التحشيد الواسع للاجئين، والتقدم التدريجي باتجاه الحدود. غير أن انضمام الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة لمشروع المسيرة في 2018/3/17 أعطاها بُعداً مقاوماً، وتمّ بعد ذلك تشكيل إطار جديد هو "الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار"؛ ليضيف بُعداً محلياً بإضافة هدف كسر الحصار إلى اسمها.[11] وكانت البداية يوم الجمعة في 2018/3/30، حيث لقيت تجاوباً واسعاً، وشكّلت مسيرات العودة واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال؛ وبدت سلطات الاحتلال عاجزة أمامها، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها. وفي قطاع غزة اتخذت الفكرة شكلاً عملياً، حيث البيئة الحاضنة للمقاومة، وحيث المعاناة من الحصار، وحيث إن معظم أبناء القطاع هم من اللاجئين.

وقد غطّى استمرار مسيرات العودة، بأدواتها البسيطة المبتكرة، وبشكل أسبوعي منظم، معظم الفترة التي يعالجها هذا التقرير، حيث تمّ تنفيذ 86 مسيرة عودة حتى نهاية 2019. وقدم الشعب الفلسطيني نموذجاً بطولياً في مسيراته، ومواجهته للعدو، واقتحام مواقعه، وإرساله طائراته وبالوناته الحارقة للمستعمرات. وتوالت أيام الجُمَع، لتصل ذروتها في 2018/5/14، يوم الاحتفال الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث قدم قطاع غزة في ذلك اليوم 58 شهيداً، و2,771 جريحاً. وفي 2019/12/26، قررت الهيئة الوطنية العليا للمسيرات تعليق تنظيم المسيرات حتى 2020/3/30. وقالت إنها قررت تنظيم المسيرات بشكل شهري خلال سنة 2020.[12]

وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان، في 2019/12/20، أن قوات الاحتلال قتلت 364 فلسطينياً في قطاع غزة منذ انطلاق مسيرات العودة الكبرى في 2018/3/30، منبهاً إلى أن 15 شهيداً ما زالت جثامينهم محتجزة لدى الاحتلال. وبيّن المركز أن 215 مدنياً استشهدوا خلال مشاركتهم في مسيرات العودة السلمية؛ بينهم 47 طفلاً، وسيدتان، و9 من ذوي الإعاقة، و4 مسعفين وصحفيان. وأشار

المركز إلى أن 19,173 فلسطينياً؛ بينهم 4,987 طفلاً و864 سيدة، أصيبوا خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرات العودة، بالإضافة إلى إصابة الآلاف بالاختناق. وقد بلغ عدد مرات استهداف الطواقم الطبية 281 مرة، أسفرت عن إصابة 225 مسعفاً؛ منهم 43 تكررت إصابتهم أكثر من مرة. ورصد الميزان استهداف الطواقم الصحفية 249 مرة، أسفرت عن إصابة 174 صحفياً، تكررت إصابة 42 منهم أكثر من مرة.[13]

ومن أبرز ما حققته مسيرات العودة:[14]

- الإقبال الجماهيري الواسع، خصوصاً في قطاع غزة، وتفاعل كافة الشرائح الاجتماعية.
- عبرت بشكل صادق وقوي عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقّ العودة، وسلطت الضوء بشكل أكبر على حقّ اللاجئين في العودة لأرضهم.
- تجلت الوحدة الوطنية في المسيرات، فكانت عنصر التقاء واتفاق بين قوى المجتمع المدني والفعاليات الشعبية والفصائل الفلسطينية.
- الامتداد الزمني، وتواصلها لمعظم أيام الجمع، واستمرارها بشكل يؤكد صبر وإصرار وعزيمة المشاركين.
- تميزت المسيرات بالإبداع، إذ ترافقت معها فعاليات إبداعية، كالطائرات الورقية والبالونات والإرباك الليلي... .
- أربك الأداء القوي للمسيرات المسارَ الذي كان مرسوماً لـ"صفقة القرن"، وكان من الأسباب التي دفعت لتأجيل الإعلان عن الصفقة.
- أدت مسيرات العودة إلى اضطرار الأطراف المشاركة في حصار قطاع غزة لتخفيفه، وفصل الجانب الإنساني عن الجانب السياسي، ولو مؤقتاً، وبالتالي تحسين بعض الظروف المعيشية، المتعلقة بالكهرباء ودخول البضائع وفتح المعابر.

وفي المقابل وجهت لمسيرات العودة بعض الملاحظات، أبرزها:[15]

- أن الأثمان التي دفعتها كانت أكبر من المكاسب التي حققتها، حيث قدمت عدداً كبيراً من الشهداء والجرحى.
- أن المسيرات انحرفت عن هدفها الاستراتيجي في تحقيق العودة لفلسطين المحتلة 1948، إلى أهداف تكتيكية مرتبطة بتخفيف الحصار، وإنجاز هدنة مشروطة... وغيرها.
- أصبحت مسيرات العودة تواجه مخاطر إفراغها من مضمونها، وإضعاف تأثيرها، مع ارتفاع تكاليفها مقابل ما تحققه من منجزات.
- اقتصار فعاليات مسيرات العودة على قطاع غزة، بعدما كان مفترضاً أن تنطلق بقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات.

وعلى كل حال، فإن مسيرات العودة تظلّ أحد أبرز معالم الإبداع الفلسطيني في مجالات المقاومة الشعبية والسلمية، والتي طبعت الفترة التي يُعالجها التقرير خلال 2018–2019.

2. قطاع غزة ما بين العدوان والتهدئة:

شهدت سنتا 2018 و2019 أكثر من 10 جولات قتال وتصعيد ما بين قصير استمر لساعات، وطويل استمر على مدى يومين أو ثلاثة، في قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل ستة إسرائيليين، وإصابة 46 آخرين. وشهد القطاع خلال تلك الفترة 1,774 عملية إطلاق للقذائف الصاروخية والهاون، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.[16] وقد تسببت مسيرات العودة في عدد من هذه الجولات، وهدد الجيش الإسرائيلي مراراً، حركة حماس، بالشروع في عملية عسكرية قاسية ضدّ أهداف تابعة للحركة في قطاع غزة، إذا ما استمر إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من القطاع باتجاه البلدات الإسرائيلية.[17]

وأعلن الجيش الإسرائيلي أن ردّ المقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة كان الأضخم منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014، فقد شهدت غزارة إطلاق صواريخ من جانب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي كرست استراتيجية "معادلة القصف بالقصف"، حيث عجزت القبة الحديدية Iron Dome عن التصدي لمعظم هذه الصواريخ.[18]

وفي مشهد لافت للنظر، شهدت سنتا 2018 و2019 تطوّراً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، تستند إلى استراتيجية الدفاع المشترك والمنسق. فقد تطوّر عمل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، التي شُكلت في 2017/7/23، في قطاع غزة إلى مستوى إدارة المواجهة مع الاحتلال، وتحديداً خلال محطات التصعيد الإسرائيلي. ونجحت الغرفة المشتركة في ضبط إيقاع المقاومة، والتغلب على السلبيات الفردية في الردّ على اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، عبر القرار الموحد وتنسيق الفعل المقاوم الميداني، لمنع استفراد الاحتلال بكل فصيل على حدة، لتصبح وكأنها "هيئة أركان المقاومة".

إنّ تفعيل غرفة العمليات المشتركة يُعدّ أحد أهم إنجازات "مسيرات العودة وكسر الحصار". وتضمّ الغرفة فصائل المقاومة الرئيسية، وهي: كتائب القسام (حماس)، وسرايا القدس (الجهاد)، وكتائب أبو علي مصطفى (الشعبية)، وكتائب المقاومة الوطنية (الديموقراطية)، وألوية الناصر صلاح الدين (لجان المقاومة الشعبية)، إضافة إلى تشكيلات مسلحة صغيرة تتبع فصائل عدة، وتشكيلات كتائب شهداء الأقصى التي ينتمي أعضاؤها إلى حركة فتح، ولكنها لا تتبع لها رسمياً.[19]

وشهدت جولات التصعيد تطوراً نوعياً في الأسلحة التي تستخدمها فصائل المقاومة الفلسطينية، كان من أبرزها إعلان الجيش الإسرائيلي، في 2018/5/27، أن حماس تمكنت من إطلاق طائرة مسيرة محملة بعبوة ناسفة باتجاه "إسرائيل"، وأن الطائرة تمكنت من اختراق العمق الإسرائيلي، إلا أن

العبوة لم تنفجر.[20] كما ادعى الجيش الإسرائيلي بأنه استهدف مجموعة من "الغواصات المسيرة"؛ في 2018/5/29، "خططت حركة حماس لاستخدامها في هجمات من البحر". وقالت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل The Times of Israel"، إنه كان يُشتبه بامتلاك حماس في غزة لغواصات مسيرة منذ أكثر من عام، لكن الجيش الإسرائيلي لم يقر بهذه القدرة حتى 2018/5/30.[21] كما شهدت تلك الفترة استخدام المقاومة للصواريخ الموجهة من طراز كورنيت Cornet في 2018/11/12، وفي 2019/5/5.[22]

أ. عملية خانيونس / عملية حدّ السيف:

في واحدة من أهم محطات المواجهة، سجلت كتائب القسام، ومعها الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، إنجازاً مهماً على المستوى الأمني والعسكري والسياسي، وهي عملية خانيونس، أو كما أطلقت عليها كتائب القسام عملية حدّ السيف، إذ ما تزال آثارها حاضرة، وتداعياتها مستمرة على صعدٍ مختلفة، بعد مرور أكثر من عام على الحدث.

ففي عمليات أمنية عسكرية إسرائيلية، تسللت مجموعة عسكرية خاصة، قوامها 15 فرداً، وتتبع أحد أفضل وحدات النخبة العسكرية الإسرائيلية، والتي تدعى سييرت متكال Sayeret Matkal، في 2018/11/11، إلى قطاع غزة بهدف زراعة منظومة تجسس للتنصت على شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة في قطاع غزة. غير أن مقاتلي كتائب القسام تمكنوا من اعتراضها. ويظهر أن القوة الإسرائيلية خلفت وراءها ما أسمته كتائب القسام كنزاً معلوماتياً استراتيجياً؛ إذ تمكنت كتائب القسام من القيام بالعديد من العمليات السرية بعد "حدّ السيف"، لم يتمّ الإعلان عن تفاصيلها.[23] وقالت صحيفة معاريف Maariv إن "انكشاف أمر القوة الإسرائيلية الخاصة في قطاع غزة ألحق ضرراً عميقاً وخطيراً بأمن إسرائيل، بمستويات لا يمكن التفصيل فيها".[24] وفي 2019/1/8، كشفت وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطينية في قطاع غزة أن أجهزتها الأمنية اعتقلت 45 عميلاً للاحتلال منذ عملية خانيونس.[25]

وذكر بيان لكتائب القسام أن قوة إسرائيلية تسللت في سيارة مدنية إلى منطقة شرقي مدينة خانيونس، بعمق ثلاثة كيلومترات، وأنه حدث اشتباك أدى إلى استشهاد القائد القسامي نور بركة. وأضاف البيان أن الطيران الحربي الإسرائيلي تدخل لإنقاذ المجموعة بعد أن لاحقتها كتائب القسام، وقام بقصف السيارة التي خلفوها وراءهم، للتغطية على المهمة الأمنية "الخاصة والخطيرة" للمجموعة.[26] وفي 2018/11/22، عرضت كتائب القسام، عبر موقعها الإلكتروني، صور ثمانية أشخاص، بينهم امرأتان، وقالت إنهم أفراد القوة الإسرائيلية المتسللة إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى صور مركبة وشاحنة استخدمتهما هذه القوة.[27] وقد اعترف الإسرائيليون بمقتل أحد ضباطهم، وإصابة آخر بجراح خطيرة.[28]

وقد كشف برنامج "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة الفضائية، في 2019/12/1، عن تفاصيل عملية "حدّ السيف"، حيث تمّ الكشف عن منظومة تجسس إسرائيلية، تمّ زرعها بواسطة عملاء في منطقة "الزوايدة"، لكن المقاومة أفشلت هذا المشروع الاستخباري. وتمكن مهندسو القسام من اختراق أجهزة الوحدة الإسرائيلية والسيطرة على تسجيلاتها، ما مكنهم من التعرف على عناصر الوحدة وأماكن تدريبهم، وأدوارهم ومسار رحلتهم. وأثبتت التحقيقات أن الوحدة الإسرائيلية استخدمت معدات دخلت غزة بغطاء منظمة إنسانية دولية.[29]

وفي 2018/11/27، أعلن الجيش الإسرائيلي تشكيل لجنة عسكرية لتعمل على استخلاص الدروس والعبر من عملية خانيونس، وأن رئيس الأركان غادي آيزنكوت عين اللواء نيتسان ألون Nitzan Alon لقيادة اللجنة لدراسة التحديات والخروج بتوصيات كاملة.[30]

وعلى خلفية هذه العملية قدَّم قائد دائرة هيئة الأركان الخاصة في الجيش الإسرائيلي "سييرت متكال" استقالته، في 2019/2/19. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth العبرية إنه أول قائد لـ"سييرت متكال" يستقيل منذ 23 عاماً.[31] كما تمّت إطاحة ضابطين إسرائيليين اثنين من قادة العملية، وأطيح بضابط آخر رفيع في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) Aman، واستبدل به ضابط سابق أعيد من الخدمة الاحتياطية.[32] وقد تبع هذه العملية استقالة رئيس حزب "إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu"، ووزير الدفاع، أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، من منصبه، وانسحاب حزبه من الحكومة في 2018/11/14.[33]

وقال جيش الاحتلال إن الفصائل الفلسطينية في غزة أطلقت، خلال عملية حدّ السيف، قرابة 460 قذيفة صاروخية باتجاه المستعمرات، زاعماً أن القبة الحديدية تمكنت من إسقاط 100 صاروخ. كما ذكر الجيش أنه هاجم نحو 160 موقعاً في قطاع غزة.[34] وجاء في تقرير أوردته "إسرائيل اليوم"، في 2018/11/18، أن حجم الأضرار المباشرة التي لحقت بـ"إسرائيل" خلال جولة التصعيد، فاق التوقعات. وقالت إن إحصاء الأضرار مستمر بالارتفاع، وقد تمّ حتى تاريخ إعداد التقرير تقديم 406 طلبات تعويض لسلطة ضريبة الأملاك في "إسرائيل"، منها 317 طلباً للمنازل والشقق السكنية، و81 طلباً للمركبات، و4 طلبات للحقول الزراعية.[35]

وخلال الفترة الممتدة ما بين 4–2019/5/6 شهد قطاع غزة جولة تصعيد عنيفة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وبين جيش الاحتلال، أدت إلى استشهاد 27 فلسطينياً، بينهم أطفال ونساء، إضافة إلى إصابة أكثر من 170 آخرين بعضهم في حالة الخطر،[36] كما أدت إلى مقتل أربعة إسرائيليين، وإصابة ثمانية آخرين.[37] وقالت القناة العبرية الثانية، إن فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أطلقت، خلال فترة التصعيد، 690 صاروخاً تجاه عدة مناطق في "إسرائيل"، تسببت

في تدمير 21 منزلاً، وأضرّت بعدة مركبات. وزعمت القناة أن القبة الحديدية نجحت في اعتراض 240 صاروخاً فقط. أما فيما يتعلق بهجمات الاحتلال على القطاع، فقد أفادت القناة بأن الجيش هاجم 350 هدفاً بقطاع غزة، وقام بتصفية اثنين من القادة العسكريين الميدانيين، واستهدف 6 منازل، وعدة أبراج، ونفقاً واحداً.[38] كما قُدِّرَت تكلفة الجيش الإسرائيلي ليوم قتال واحد من أيام جولة التصعيد بأكثر من 90 مليون شيكل (نحو 25.25 مليون دولار).[39]

ونشر صندوق التعويضات التابع لسلطة الضرائب الإسرائيلية معطيات الخسائر التي لحقت بالمدن المحتلة خلال جولة التصعيد، وأفاد تقرير سلطة الضرائب بأن مدينتي أسدود وعسقلان، كانتا الأكثر تضرراً، إذ شهدت أسدود تضرر 166 مبنى بشكل مباشر، و90 حالة تلف للمركبات، أما عسقلان فسجلت 182 حالة ضرر مباشر في المباني، و50 حالة ضرر في المركبات. ووفقاً للصندوق، فقد تمّ رفع 754 طلباً للتعويض عن الأضرار المباشرة التي أعقبت سقوط الصواريخ، معظمها من أسدود وعسقلان.[40] وقالت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، إن الحصيلة النهائية للأضرار الناتجة عن التصعيد بلغت تدمير أكثر من 700 وحدة سكنية، من بينها 100 وحدة بشكل كامل.[41]

وفي 2019/11/12، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على اغتيال قائد سرايا القدس في المنطقة الشمالية بقطاع غزة بهاء أبو العطا، مما تسبب بجولة تصعيد، أدت إلى استشهاد 34 فلسطينياً، بينهم 6 أطفال وسيدة، وأصيب 113 فلسطينياً،[42] بينما أصيب أربعة إسرائيليين بجراح.[43] وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة أن الجيش الإسرائيلي شنّ 90 غارة جوية ومدفعية على مناطق متفرقة من قطاع غزة، خلال عدوانه؛ وأنّه خلّف خسائر مادية مباشرة قيمتها أكثر من 3 ملايين دولار، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة. وأضاف المكتب أن 500 وحدة سكنية تعرضت لأضرار بين جزئية وبليغة وكلية، قيمتها التقديرية مليونا دولار.[44] وذكرت صحيفة جلوبس Globes الاقتصادية الإسرائيلية أن تقديرات حجم الخسائر التي لحقت بالمرافق الاقتصادية الإسرائيلية خلال جولة التصعيد بلغت 10 مليارات شيكل (نحو 2.8 مليار دولار). ولا تشمل هذه الخسائر كلفة النفقات الأمنية الناجمة عن الجهد الحربي الذي نفذه الجيش خلال يومَي المواجهة.[45]

وقد حاول الاحتلال التوصل إلى تفاهمات تهدئة طويلة الأمد مع فصائل المقاومة في قطاع غزة بوساطة مصرية، مقابل وعود بتقديم تسهيلات اقتصادية ومعيشية لسكان قطاع غزة، لكن حركة حماس نفت أنها تدير مفاوضات مع "إسرائيل" حول التهدئة. وقد عقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت) Political–Security Cabinet، في الحكومة الإسرائيلية، جلسة سرية مطولة، في 2019/12/29، تمّ تحديد موضوع البحث لها "التهدئة مع حماس".[46]

ب. أنفاق قطاع غزة:

لعبت الأنفاق الهجومية التي حفرتها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل عام، و"كتائب القسام"، الذراع العسكري لحركة حماس، بشكل خاص، دوراً مهماً خلال التصدي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وسعت المقاومة الفلسطينية لتوسعة هذه الأنفاق، وزيادتها، مستغلة فترة التهدئة. واستشهد 18 مقاوماً في قطاع غزة في سنة 2018، و5 مقاومين في سنة 2019، خلال عمليات "الإعداد والتجهيز والتدريب" وحفر أنفاق المقاومة.[47]

وقد سعت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2018–2019 للحدّ من فاعلية هذه الأنفاق، وسعت للبحث عنها في باطن الأرض. ولمواجهة الأنفاق كشف الجيش الإسرائيلي، في 2018/1/18، تفاصيل سياج كبير تحت الأرض، يبنى حول قطاع غزة، للتمكن من احتواء خطر الأنفاق. وأوضح مسؤول عسكري إسرائيلي أن التقنيات المستخدمة في بناء السياج تشابه تلك التي تستخدم في بناء جدران الدعم للمباني الشاهقة، أو مواقف السيارات تحت الأرض. كما سيتم أيضاً بناء سياج أمني جديد طوله ثمانية أمتار فوق الجدار تحت الأرض، سيمنع تسلل الغزاويين داخل "إسرائيل"، بحسب المسؤول. وكشف جيش الاحتلال عن المعمل التكنولوجي الذي يتم بواسطته الكشف عن الأنفاق، والتي تتم بالتعاون بين عدة علماء وخبراء في عدة مجالات.[48]

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن أن الجدار الذي يجري بناؤه على طول حدود قطاع غزة سيصبح "أطول جدار خرساني في العالم"، ويمتد على طول 65 كم ليغطي الحدود البرية والبحرية للقطاع. وسيشمل الجدار البري، بحسب الصحيفة، عائقاً تحت الأرض على عمق عشرات الأمتار، مزوداً بأنظمة استشعار يمكن من خلالها كشف أي عمليات حفر للأنفاق براً، أو أي حركة للغواصين عبر البحر. ويشمل الجدار البحري أمواجاً ذكية للإنذار المبكر.[49]

وفي السياق نفسه، أوصى جيش الاحتلال قيادته السياسية، خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية في 2018/10/14، بالامتناع عن أي مواجهة عسكرية في قطاع غزة قبل نهاية سنة 2019، حتى يكتمل بناء العائق "الذي سيُحيِّد، وفق توقعاته، الأنفاق الهجومية لحركة حماس"، وفقاً لما كشفته هآرتس Haaretz، نقلاً عن مسؤول عسكري كبير.[50]

وزعم وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان أن جيشه تمكن من "نزع السلاح الاستراتيجي" لحركة حماس، (يقصد الأنفاق الهجومية)، وأنه قام بتحويله إلى "مقابر"، متعهداً بـ"تدمير جميع الأنفاق الهجومية" التي تمتلكها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، بحلول نهاية 2018،[51] وهو ما لم يتحقق. وبحسب منسق عمليات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية يوآف مردخاي Yoav Mordechai فإن "العبقرية الإسرائيلية والعقل اليهودي وجدا حلاً لكل الأنفاق الإرهابية".[52] غير أن ضابطاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي اعترف بأن "العائق" التكنولوجي

"لن يقضي على خطر الأنفاق بشكل نهائي"، وأن حماس تتعلم باستمرار، مشيراً إلى "وجود عالم كامل من الأنفاق تحت الأرض في غزة".[53] وبحسب ما صرح به إليعازر توليدانو Eliezer Toledano، قائد فرقة غزة في جيش الاحتلال الإسرائيلي في 2019/10/7 فإن الجيش الإسرائيلي اكتشف ودمر 18 نفقاً على حدود قطاع غزة منذ عدوان 2014.[54]

وقد قامت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2018 و2019 بانتهاكات جسيمة شملت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، حيث تمّ نصب الحواجز ومحاصرة البلدات والقرى، وتقييد حركة المواطنين من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية والقدس بأكثر من 705 عوائق دائمة،[55] بالإضافة إلى ارتكاب الإعدامات الميدانية اليومية بحقّ الشبان والأطفال والفتيات على الحواجز، وعمليات الاعتقال وترويع المواطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد مئات المواطنين.

وأفشل الفلسطينيون عدة محاولات لسلطات الاحتلال لفرض واقع جديد، عبر إغلاق المسجد الأقصى، ومنع المصلين من الدخول إليه، وطرد المرابطين والمعتكفين منه، وهبوا للدفاع عن المسجد، واعتصموا على أبوابه، وأجبروا قوات الاحتلال على فتح أبوابه، والانسحاب منه ومن محيطه. ومن أبرز تلك المحاولات كانت ما تكرر في 2018/7/27، وفي 2018/8/17، وفي 2019/1/14، وفي 2019/2/18، وفي 2019/2/22، وفي 2019/3/12، وفي 2019/3/17، وخلال شهر رمضان المبارك في أيار/ مايو 2019، وفي 2019/6/2، وخلال صلاة عيد الأضحى المبارك في 2019/8/11.[56]

3. الشهداء والجرحى:

استشهد في سنة 2018 ما مجموعهُ 314 فلسطينياً (انظر جدول 4/2)، بينهم 57 طفلاً، و3 سيدات،[57] بينما، استشهد في سنة 2019 ما مجموعه 149 فلسطينياً بنسبة 74% من محافظات غزة. وكان بين الشهداء 33 طفلاً، و12 سيدة، برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.[58] وقد أُصيب وجُرح 31,603 فلسطينياً في سنة 2018، بينما جُرح أكثر من 15,287 فلسطيني في سنة 2019،[59] ويعود سبب الارتفاع الكبير في الإصابات إلى إطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة على حدود قطاع غزة، بالإضافة إلى اقتحام البلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس.

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 14 إسرائيلياً في سنة 2018، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل 9 إسرائيليين خلال سنة 2019 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 77 إسرائيلياً في سنة 2018، وذلك مقابل 65 في سنة 2019 (انظر جدول 4/2).[60]

وقد استمرت سياسة سلطات الاحتلال في احتجاز جثامين الشهداء والمماطلة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز جثامين 15 شهيداً في الثلاجات حتى كتابة هذا التقرير،[61] وضمن سياسة العقاب الجماعي تمّ هدم وتفجير 9 منازل خلال سنة 2018، و14 منزلاً خلال سنة 2019، تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم دولة الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدّها.[62]

جدول 4/2 : القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019[63]

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2015	179	29	1,618	249
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019

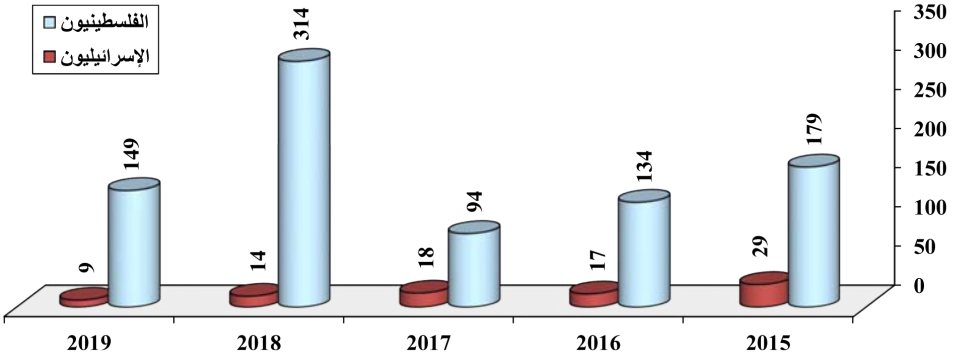

الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019

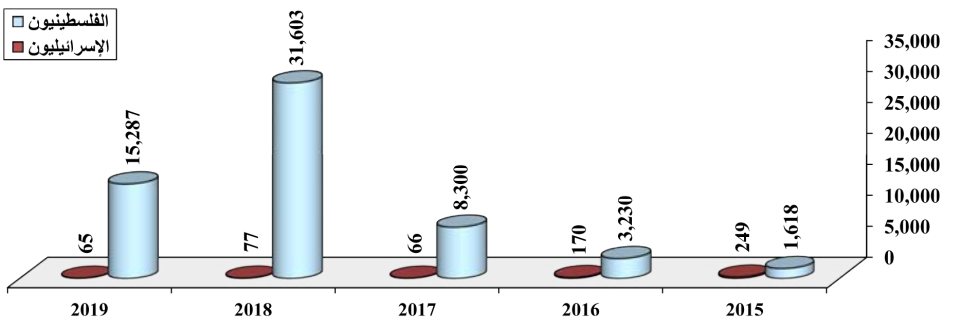

4. الأسرى والمعتقلون:

تُعدّ سنتا 2018 و2019، استمراراً للسنوات التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى خمسة آلاف أسيرٍ في كانون الثاني/ يناير 2020، بينهم 41 أسيرة و180 طفلاً، و7 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,634، بينهم 312 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 296، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 461 أسيراً صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو مَن تعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين"، بينهم 4 نواب (انظر جدول 4/3 وجدول 4/4).

أما في نهاية سنة 2018 فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 5,450 أسيرٍ، بينهم 53 أسيرةً، و215 طفلاً، وثمانية أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 5,082 من الضفة الغربية، منهم 353 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 298، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 495 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون، بينهم 5 نواب (انظر جدول 4/3 وجدول 4/4).

رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 5,700 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2018، بينهم 980 طفلاً، و175 امرأة وفتاة. غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2018، وبلغ متوسط الاعتقالات 475 حالة شهرياً، ونحو 16 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2018 أكثر بقليل من حجم الاعتقالات خلال سنة 2019، والتي بلغت 5,500 معتقلاً، بينهم 880 طفلاً، و153 امرأة وفتاة.[64]

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2018 و2019، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميون والأسرى المحرَّرون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحافيون، والنواب، ونُفذت الاعتقالات بأشكال عدة كاقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع، وأماكن العمل، واقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2018 من نصيب منطقة القدس، حيث بلغت 1,800 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 900 حالة، وقطاع غزة 214 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 980 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 175 حالة، ومن

الأسرى المحررين 1,300 حالة، ومن المرضى 150 حالة. كما تمّ اعتقال سبعة نواب من المجلس التشريعي، أُطلق سراح اثنين منهم بعد ساعات من التحقيق. وشهدت السنة نفسها 165 حالة اعتقال واستدعاء واحتجاز لساعات، أو إصدار قرار إداري لصحفيين وإعلاميين فلسطينيين.[65]

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2019 من نصيب منطقة القدس، حيث بلغت 1,930 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 850 حالة، وقطاع غزة 154 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 880 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 153 حالة، ومن الأسرى المحررين 1,400 حالة، ومن المرضى 152 حالة. كما تمّ اعتقال سبعة نواب من المجلس التشريعي.[66]

وأصدر الاحتلال 920 قراراً إدارياً في سنة 2018، غالبيتها قرارات تجديد اعتقال، فيما بلغت 1,022 قراراً إدارياً خلال سنة 2019. وأصدرت محاكم الاحتلال أربعة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2018، وأربعة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2019. وقامت إدارة سجون الاحتلال بـ 185 عملية اقتحام للسجون خلال سنة 2018، وتابعت سياسة الاقتحامات خلال سنة 2019، غير أنه لم تتوفر معطيات محددة بعددها حتى كتابة هذا التقرير. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 222 شهيداً، وذلك بارتقاء خمسة أسرى في سنة 2018، وخمسة أسرى في سنة 2019.[67]

ونتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات، خاض الأسرى خلال سنتي 2018–2019 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّلت إضرابات الأسرى و"معارك الأمعاء الخاوية" سلاحاً في فرض التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، وانتزاع حريتهم وحقوقهم.

وخلال سنتي 2018 و2019 ناقش الاحتلال وأصدر العديد من القوانين والقرارات العنصرية بحقّ الأسرى، أبرزها قانون حسم مخصصات رواتب الأسرى والشهداء، وتعديل استثناء الأسرى الفلسطينيين من توسيع المساحة المخصصة للمعتقل الواحد، ومنع مضاعفة خفض فترات الاعتقال للأسرى الفلسطينيين في السجون، ومنع تقليص فترات سجن الأسرى الفلسطينيين، وهذه القوانين تمّت المصادقة عليها خلال سنة 2018. وهناك ستة مشاريع قوانين ما زالت قيد التشريع أمام الكنيست حتى كتابة هذه السطور، وهي: إعدام الأسرى، ومنع الزيارات العائلية للأسرى، وحظر تمويل العلاج للأسرى، والسماح بالتفتيش العاري وبدون سبب وباستخدام القوة، وطرد عائلات منفذي العمليات، ومنع الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين مقابل جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين في غزة في أي صفقة تبادل.[68]

جدول 4/3: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2015–2019[69]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2015	6,900	6,482	328	502	55	450
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتي 2018 و2019 في إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحقّ شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 461 معتقلاً في كانون الثاني/ يناير 2020، بينهم 4 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 495 في نهاية 2018، بينهم 5 نواب، و450 في نهاية 2017، و536 في نهاية 2016، و650 في نهاية 2015.[70]

جدول 4/4: المعتقلون الإداريون 2015–2019[71]

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المعتقلون الإداريون	650	536	450	495	461

5. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها على قطاع غزة للسنة الثالثة عشرة على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2018 و2019 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

وقد نجم عن ذلك، تدهور خطير في مستوى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في القطاع. وقد ارتفعت جراء ذلك نسب البطالة والفقر.

وعلى صعيد حركة الأفراد، ما زالت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون/ إيرز شمالي القطاع، ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه. وفي المقابل،

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تسمح بمرور بعض الفئات، في نطاق ضيق جداً، كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم، والمواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، والصحفيون الأجانب، والعاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، والتجار ورجال الأعمال، وأهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.[72] وهو ما أكده المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch كينيث روث Kenneth Roth، حين اتهم "إسرائيل" بمواصلة سياسة التمييز الممنهج ضدّ الفلسطينيين، من خلال عدم السماح لسكان غزة أو تجارها وبضائعهم من الخروج من القطاع المحاصر.[73] كما منعت الفلسطينيين الشباب أبناء الطوائف المسيحية في قطاع غزة من دخول القدس في عطلة الفصح، وأداء الصلاة في كنيسة القيامة.[74]

وقد فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، منذ شهر أيار/ مايو 2018، لمغادرة الحالات الإنسانية، وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.[75]

ومن جهتها، حذرت الهيئات والمنظمات الدولية من خطورة استمرار الحصار على قطاع غزة، وحذّرت من انهيار القطاعات الأساسية والحيوية، خصوصاً البنى التحتية وقطاعَي الصحة والتعليم، ودعت إلى إنقاذ قطاع غزة فوراً ورفع الحصار عن سكانه قبل فوات الأوان. وقد وصفت الأمم المتحدة، الوضع في قطاع غزة بأنه "كارثي".[76] وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت Michelle Bachelet، في تقرير عمل مكتبها خلال سنة 2018 إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين، إن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة أدى إلى تدهور اقتصادي، مشيرة إلى أنه "يمكن القول إن المنتج الرئيسي لاقتصاد غزة هو اليأس".[77] ودعا منسق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian (OCHA) الدولَ المانحة والمجتمع الدولي إلى العمل على رفع الحصار عن سكان غزة.[78]

ثانياً: مسار التسوية السلمية

تميّزت الفترة التي يغطيها التقرير (2018–2019) بجمود التسوية، إذ لم تشهد مبادرات أو تحركات جدية، باستثناء حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه سيطرح صفقة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنه سيحقق ما عجز أسلافه عن تحقيقه، وأعلن عن تكليف صهره جارد كوشنر Jared Kushner برئاسة الفريق الذي سيقوم ببلورة الصفقة، وأضاف إذا لم يتمكن كوشنر من تحقيق المهمة، فلن ينجح أحد آخر.[79]

التقى الرئيس الأمريكي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال السنة الأولى من ولايته في سنة 2017 أربع مرات، والتقى جارد كوشنر وفريقه بالفريق الفلسطيني أكثر من ثلاثين مرة، وسط تكاثر المؤشرات المقلقة حول حدوث تغيير جوهري في السياسة الأمريكية المعتمدة منذ عشرات السنين.

1. إدارة ترامب... شريك للاحتلال:

تخلى ترامب عن التزام أسلافه بقيام دولة فلسطينية، وبأن الأراضي محتلة، والاستيطان غير شرعي، إلى حد أن إدارة باراك أوباما امتنعت عن التصويت في أواخر عهدها في مجلس الأمن بخصوص القرار الذي يدين الاستيطان، ولم تستخدم حقّ النقض (الفيتو) ضده، مما سمح بتمريره، وهو القرار الذي أيدته 14 دولة.[80]

وأخذ ترامب يتحدث عن ضرورة تغيير قواعد اللعبة كلياً، واستبدال مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تضمنت الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية (حق تقرير المصير الذي يشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وحق التعويض والعودة للاجئين من الديار التي هجروا منها)؛ حيث دعا إلى اعتماد مرجعية جديدة تستند أساساً إلى الوقائع والحقائق التي أقامها ويقيمها الاحتلال على الأرض.

وبقيت معالم الصفقة التفصيلية التي تحدث عنها ترامب وأركان إدارته غامضة إلى أن انتهت سنة 2019 من دون الإعلان عنها، على الرغم من تحديد مواعيد عدة للإعلان عنها، كانت تؤجل غالباً لأسباب إسرائيلية، منها خشية نتنياهو أن يؤدي الإعلان عنها إلى خروج أحزاب من الائتلاف الحاكم، ما سيؤدي إلى سقوط حكومة اليمين الديني والاستيطاني، ومنها تأجيل طرحها إلى ما بعد الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر 2019، من دون أن تؤدي إلى تمكين أي طرف من تشكيل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى ذهاب "إسرائيل" إلى انتخابات ثالثة في مستهل آذار/ مارس 2020.

تغيّر المشهد السياسي كلياً، وبدت معالم الصفقة بالاتضاح حين قامت الإدارة الأمريكية في 2017/12/6، بالإعلان عن قرارها بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وتنفيذه فعلاً في 2018/5/14،[81] تنفيذاً لقانون أقره الكونجرس US Congress بنقلها منذ سنة 1995. وكان القانون قد أعطى للرئيس هامشاً يسمح له بتأجيل تنفيذ القرار، وهذا ما حصل في إدارات بيل كلينتون Bill Clinton، وجورج بوش الابن George W. Bush، وباراك أوباما.

وفي ظل الرفض الفلسطيني للقرار الأمريكي، قررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن،[82] ثم طالبت بحل وكالة الأونروا، وتغيير تعريف اللاجئ، بحيث ينحصر بالذين ولدوا في فلسطين من دون أولادهم وأحفادهم، وهذا يعني أن عدد اللاجئين لن يزيد عن بضعة عشرات

من الآلاف، وقطعت المساعدات عن الأونروا،[83] وكذلك عن السلطة الفلسطينية، ما عدا المساعدات الأمنية، وطالبت بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، وأن الحل يجب أن يوفر المتطلبات الأمنية، التي تتطلب بقاء السيطرة الإسرائيلية من النهر إلى البحر.

ولم تتعامل الإدارة الأمريكية مع الأراضي المحتلة سنة 1967 باعتبارها أراضٍ محتلة. وفي أواخر 2019 قررت اعتبار الاستيطان في الضفة الغربية شرعياً وقانونياً، وغير مخالف للقانون الدولي.

2. "صفقة ترامب" والحل الإقليمي:

تمّ الإعلان عن صفقة ترامب أو ما يعرف بـ"صفقة القرن" في 2020/1/28؛ في احتفال حضره الرئيس الأمريكي ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو؛ في ظل مقاطعة فلسطينية، ومقاطعة عربية إلا من ثلاث دول هي الإمارات، والبحرين، وعُمان. وقد تلخصت بنود الوثيقة التي جاءت في 181 صفحة، وتحتوي على 22 قسماً، وأربعة ملاحق، من بينها خريطتان توضحان جغرافية "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المفترضة وتوزيع المستوطنات، فيما يلي:[84]

أولاً: الدولة الفلسطينية المقترحة: وتتسم بما يلي:

1. دولة منزوعة السلاح تماماً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتلتزم بمنع أي تنظيم مسلح من الوجود فيها، مع اشتراط أن تحَكُم غزة قوى غير حماس والجهاد الإسلامي والتنظيمات الأخرى المسلحة.
2. تكون عاصمة الدولة في الضواحي المجاورة للقدس الشرقية، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستقيم سفارة لها في هذه الضواحي، بينما تكون القدس كلها بتوصيفها الإسرائيلي مدينة موحدة وعاصمة لـ"إسرائيل".
3. يتم استقطاع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وضمها لـ"إسرائيل".
4. لا عودة لحدود 1967، ومع إبقاء حدود الدولة الفلسطينية غير مرسمة لمدة أربع سنوات، يتم خلالها تحقيق تواصل جغرافي بين أراضي الدولة الفلسطينية وتجميد الاستيطان شريطة الالتزام بما يلي:

أ. ان لا تشكل هذه الدولة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال خطراً على الأمن الإسرائيلي، مع ترك تحديد مفهوم "خطر أمني" للطرف الإسرائيلي.

ب. التخلي عن السلاح؛ وهو ما تنطوي عليه عبارة ترامب "الرفض الصريح للإرهاب من قبل الدولة الفلسطينية".

ج. مقاومة إيران ومحاصرة نشاطاتها.
د. أن تكون قوانين السلطة الفلسطينية موجهة لتقييد النشاط "الإرهابي"، مع حق "إسرائيل" في تدمير أي منشآت فلسطينية تراها خطراً عليها.
هـ. خلال المفاوضات لا يجوز للسلطة الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة "إسرائيل".
و. الإقرار بـ"يهودية الدولة الإسرائيلية".

5. لن تخلع "إسرائيل" أي مستوطنة، ويتم ربط المستوطنات الإسرائيلية التي تقع داخل مناطق السلطة الفلسطينية بشبكات نقل، أما الفلسطينيون الذين يقعون في مناطق "إسرائيلية" فيسمح لهم بالتنقل نحو أراضي السلطة الفلسطينية.

6. يخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية، مع تعويض المزارعين الفلسطينيين، أو الترخيص لهم في هذه المنطقة.

7. المياه الإقليمية لغزة تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

8. دمج سكان قرى المثلث الفلسطيني (كفر قرع، وعرعره، وياقة الغربية، وأم الفحم...إلخ) مع السلطة الفلسطينية، ومقايضة الفلسطينيين بحيث يتم ضم مناطق للسلطة الفلسطينية تعويضاً عن ما سيقتطع منها.

9. تبقى المعابر للدولة الفلسطينية خاضعة لرقابة السلطة الإسرائيلية، كما أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراضٍ محتلة (غور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وهو التفسير الذي أشار له نتنياهو في المؤتمر نفسه).

ثانياً: اللاجئون:

تم ربط موضوع اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين اليهود من الدول العربية، والإشارة لحق "إسرائيل" في التعويض عن ممتلكات المهاجرين اليهود، وما تحملته "إسرائيل" من نفقات استيعابهم. أما الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فهي:

1. بعضهم تستوعبه الدولة الفلسطينية.

2. وبعضهم يتم دمجه في الدول التي يقيمون فيها.

3. والجزء المتبقي منهم يتم توطينه في دول إسلامية من دول منظمة التعاون الإسلامي.

4. توسيع قطاع غزة بما يساعد على تحسين ظروفهم من خلال مناطق مجاورة في النقب، ويتم وضع مرافق ومشاريع صناعية لاستيعاب جزء من الضغط السكاني في غزة.

ثالثاً: التكامل الاقتصادي الإقليمي:

عنوان القسم الثالث من الوثيقة هو "رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والإقليم"، ويتم ذلك من خلال:

1. تعزيز مسار التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، والتشارك في علاقات مع أوروبا.
2. ربط الضفة وغزة بخطوط نقل سريعة تكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.
3. السماح للفلسطينيين باستخدام الموانئ الإسرائيلية في حيفا وأسدود.
4. تسهيل العبور بين الأردن وفلسطين مع حقّ "إسرائيل" في الرقابة على السلع المنقولة.
5. إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن وفلسطين.
6. ضرورة التعاون العربي الإسرائيلي لمواجهة حماس وحزب الله.
7. تَعِد الولايات المتحدة بوضع نهاية لاعتماد الفلسطينيين على المؤسسات الخيرية والمعونة الأجنبية.

رابعاً: المعتقلون:

الإفراج عن السجناء ما لم يكونوا ممن اقترف "جرائم قتل أو شروع بالقتل"، أي أن العناصر التي مارست المقاومة المسلحة لن يتم الإفراج عنها.

إنَّ ما أعطى خطورة للمواقف والإجراءات الأمريكية أنها كانت تسير بالتوازي، مع دفع العرب إلى التطبيع وإقامة العلاقات مع "إسرائيل"، من دون ربط ذلك بتحقيق التسوية السلمية، لدرجة حاولت الإدارة الأمريكية إقناع العرب بتغيير "مبادرة السلام العربية" بحيث تبدأ بالمقلوب من خلال تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" أولاً. وفشلت هذه المحاولة عندما طُرحت في القمة العربية التي عقدت في نيسان/ أبريل 2018، بمدينة الظهران السعودية، إذ شددت القمة على "بطلان وعدم شرعية" قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وتعهد الزعماء العرب بالاستمرار في تقديم الدعم اللازم لنصرة القضية الفلسطينية، مع التشديد على أهمية "السلام" كخيار "استراتيجي" في الشرق الأوسط على أساس "مبادرة السلام العربية".[85]

وترافقت المساعي الأمريكية للتطبيع، ودفع العرب للضغط على الفلسطينيين، والتهديد بالحلول محلهم على طاولة المفاوضات تنفيذاً لما دعا له نتنياهو من أولوية الحل الإقليمي على الحل مع الفلسطينيين، ومع الدعوة لتشكيل حلف أمريكي عربي إسرائيلي في مواجهة الخطر الإيراني، في قلب كامل لأولويات الصراع في المنطقة التي اعتبرت القضية الفلسطينية هي القضية العربية والإسلامية المركزية، وأن "إسرائيل" تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد شعوب وبلدان المنطقة برمتها.

لا نستطيع أن نتجاهل النجاحات التي حققتها الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية في مساعيهما في مختلف الاتجاهات المذكورة آنفاً، ولكن ليس بالصورة التي تحدث عنها ترامب ونتنياهو، إذ كان التقدم خطيراً ولكنه محدوداً، حيث تأكد مرة أخرى أن القضية الفلسطينية مهمة جداً لدى البلدان العربية والإسلامية، وفي العالم كله. صحيح أنها تراجعت في سلم الأولويات إلا أن أهميتها ما تزال محفوظة، وهذا أوجب على إدارة ترامب أن تدرج حلها على رأس جدول أعمالها.

فعدا عن الجولات والزيارات المكوكية، عُقد مؤتمر وارسو Ministerial to Promote a Future of Peace and Security in the Middle East، في 2019/2/13، الذي دعت إليه الولايات المتحدة، لمناقشة "السلام والأمن" في منطقة الشرق الأوسط، بمشاركة رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزراء خارجية عرب، في ظل مقاطعة السلطة الفلسطينية له.[86] كما عقدت ورشة المنامة التي عرض فيها الشق الاقتصادي من الخطة الأمريكية، في نهاية حزيران/ يونيو 2019.[87] وتبين أنها مجرد تصورات منسوخة من مبادرات أكاديمية سابقة، ولم يتوفر لها الغطاء الفلسطيني، ولا الغطاء العربي والدولي الكافي، كما لم يترتب عنها أي التزامات، وقد لوحظ أنها تشمل منحاً قليلة وقروضاً كثيرة، وطموحاً بإسهامات كبيرة من القطاع الخاص، التي لا يمكن الرهان ولا الاعتماد عليه.

3. الرئيس الفلسطيني و"السلام" المفقود:

تميزت الفترة التي يغطيها التقرير بطرح الرئيس محمود عباس مبادرة في مجلس الأمن في 2018/2/20، تضمنت عقد مؤتمر دولي "للسلام" في منتصف سنة 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، على أن يكون من مخرجاته تبادل الاعتراف بين "دولة فلسطين" و"دولة إسرائيل" على حدود سنة 1967، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو، إضافة إلى وقف جميع الأطراف للأعمال الأحادية الجانب، خلال المفاوضات، وتطبيق "مبادرة السلام العربية" كما اعتمدت، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق "سلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[88]

وأهم ما تثيره هذه المبادرة أنها تعكس استمرار رهان عباس على التسوية التفاوضية مع تعديل يتعلق برفض الرعاية الأمريكية التفاوضية الانفرادية لـ"عملية السلام"، في حين أن ما انتهت إليه هذه العملية، وما يجري على الأرض يشير إلى أن المنطقة لا تسير نحو استئناف "عملية السلام"، بل إلى سعي إسرائيلي مدعوم أمريكياً، لفرض الحل الإسرائيلي، انطلاقاً من تصور أن الوضعين الفلسطيني (الانقسام ووصول الاستراتيجيات المعتمدة إلى طريق مسدود) والعربي (الذي يعاني من الضعف والصراعات البينية والاستبداد والانقسام إلى محاور وغياب مشروع عربي جامع)؛ يوفران فرصة تاريخية للحركة الصهيونية لاستكمال تحقيق أهدافها الاستعمارية والتوسعية

والاستيطانية، بالاعتماد على رئيس أمريكي يميني شعبوي؛ قاعدته الأساسية من أتباع الكنيسة الإنجيلية والمحافظين الجدد الذين ينافسون الصهاينة على التطرف.

وفي سياق استمرار الرهان الخاسر على إحياء "عملية سلام" قتلتها الحكومات الإسرائيلية منذ زمن بعيد، حاول الرئيس محمود عباس اللقاء مع بنيامين نتنياهو مرات عدة بوساطة الرئيسين الفرنسي والروسي، ولكن نتنياهو أفشل هذه المحاولات، لأنه يحقق ما يريد من دون لقاءات ومفاوضات مع عباس، خصوصاً أن اللقاء يفتح إمكانية لمطالبته بإعطاء شيء مقابل ما يأخذه، واحتمالية حدوث ضغوط عليه لاستئناف المفاوضات، في وقت هو يعتقد بإمكانية تحقيق ما يريد وفرضه من دون مفاوضات، حيث فَرَضَ أن تكون السلطة وظيفية خدمية بلا دور سياسي.

كما دعا الرئيس عباس مرات عدة وفي مناسبات عديدة لقبول مبادرته، وكذلك دعا الرباعية الدولية لعقد مؤتمر جديد "للسلام"، مؤكداً التمسك بما يُسمِّيه "السلام" العادل والشامل كخيار استراتيجي، ومعتبراً أن الخطة الأمريكية "للسلام" تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، رافضاً الاتهامات للجانب الفلسطيني بإضاعة فرص "السلام".

وكخلاصة، يلحظ المتابع أن مستوى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية انخفض من المستوى السياسي إلى المستويات الأمنية والإدارية والخدمية، انسجاماً مع المخططات الإسرائيلية التي لا تتسع لإقامة دولة فلسطينية، وأقصى ما يمكن أن تصل إليه تأبيد الحكم الذاتي المحدود، مع أو من دون تسميته دولة فلسطينية.

أكدت الوقائع التي جرت خلال السنتين 2018–2019 أنه من دون تغيير المقاربة الفلسطينية والعربية المعتمدة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، لا يمكن وقف تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي باتت أهدافه الراهنة أكثر من واضحة، وهي تتمحور حول إحياء إقامة "إسرائيل الكبرى" على كل فلسطين التاريخية، بحيث يتقدم الضم الزاحف على الأرض شيئاً فشيئاً ليتحول إلى ضمّ قانوني للأراضي قليلة السكان، خصوصاً في الأغوار والمستعمرات الاستيطانية. أما المناطق الآهلة بالسكان والمقطعة الأوصال، فيتم إيجاد رابط فيما بينها ضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة من دون أن تملك من مقومات الدولة سوى الاسم.

خلاصة أظهرت سنتا 2018–2019 استمرار إجراءات القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني؛ كما أظهرت في المقابل استمرار صمود الشعب الفلسطيني وتصاعد مقاومته، وارتفاع كفاءاتها التسليحية والميدانية؛ وتنوع أشكال المقاومة المسلحة والشعبية.

وفي الوقت الذي تابعت فيه الضفة الغربية عملها المقاوم، في ظروف استثنائية من التنسيق الأمني ضدها بين السلطة الفلسطينية وبين العدو الإسرائيلي، من خلال العمليات التي غلب عليها الطابع الفردي؛ فإن العمل المقاوم في قطاع غزة واصل تطوره النوعي، وخاضت قوى المقاومة عشر جولات من الصراع مع الجانب الإسرائيلي خلال سنتي 2018–2019. وطورت قوى المقاومة في غزة عملها الميداني من غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة، والتي تمكنت إلى حدٍّ كبير من ضبط إيقاع العمل المقاوم وإدارة المواجهات مع الاحتلال.

ومثّل فشل العملية الأمنية العسكرية الإسرائيلية في منطقة خانيونس في 2018/11/11، نموذجاً لتطور العمل المقاوم. إذ فشلت إحدى أفضل وحدات النخبة الإسرائيلية في أداء مهمتها في زرع منظومة تجسس؛ وانكشف معظم عناصرها؛ كما انكشف لاحقاً 45 عميلاً آخر، بعد تفكيك المقاومة للمخلفات التي تركتها. كما أظهرت المواجهات العسكرية في أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2019 التطور النوعي لأسلحة المقاومة، وقدرتها على إحداث أضرار أكبر في الجانب الإسرائيلي، مع زيادة الدقة والقدرة التفجيرية لصواريخها.

وقدمت مسيرات العودة نموذجاً للإبداع الفلسطيني في المقاومة الشعبية، ونموذجاً للوحدة الوطنية والإصرار على حق العودة، تم إدارته بكفاءة من قطاع غزة طوال سنتي 2018–2019؛ وأجبر الاحتلال الإسرائيلي على تخفيف درجة الحصار عن قطاع غزة.

وما زال نحو خمسة آلاف أسير في سجون الاحتلال، يعانون من إجراءاته القمعية، غير أنهم يعبرون عن عزة وكرامة وإصرار الشعب الفلسطيني؛ وينتزعون حقوقهم بما يمتلكون من وسائل، وعلى رأسها "معارك الأمعاء الخاوية".

من جهة أخرى، فإن مسار التسوية السلمية وصل إلى طريقه المسدود، في الوقت الذي تم فيه محاولة تسويق "صفقة ترامب" بديلاً عن مسار أوسلو. وهي صفقة أقل ما يقال فيها أنها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء "حل الدولتين" وإنشاء "بانتوستانات" للتجمعات الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية؛ مع السعي لإدماج "إسرائيل" في المنطقة العربية؛ وحرف بوصلة الصراع باتجاه معارك طائفية وعرقية. وبالرغم من محاولة فرض الصفقة على أرض الواقع، فإن الشعب الفلسطيني وفصائله ما زال موحداً في الوقوف ضدها، مدعوماً بالشعوب العربية والإسلامية؛ وعدم وجود رغبة دولية في دعمها؛ وهو ما يجعل فرصها في النجاح ضعيفة جداً.

الهوامش

[1] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر: https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛ وباللغة الإنكليزية، انظر: https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] للمزيد انظر: شهاب، 2018/1/27؛ و**الشرق الأوسط**، 2018/1/28؛ وعرب 48، 2018/9/2؛ وموقع مكان – هيئة البث الإسرائيلي، 2018/12/17. كما يمكن مشاهدة فيديو لعباس عن التنسيق الأمني على موقع فيسبوك، انظر: https://www.facebook.com/ShehabAgency.MainPage/videos/293870234669332. وانظر أيضاً: Ynetnews, 2/9/2018.

[5] *The Jerusalem Post*, 6/11/2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Shin-Bet-head-We-thwarted-480-terror-attacks-in-past-year-571165

[6] *The Jerusalem Post*, 20/1/2020, https://www.jpost.com/Israel-News/Shin-Bet-chief-Argaman-We-thwarted-560-terror-attacks-this-year-614723

[7] The Times of Israel, 7/11/2019, https://www.timesofisrael.com/shin-bet-thwarted-over-450-terror-attacks-in-2019-chief-says

[8] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/3/20.

[9] للمزيد انظر: التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنكليزية.

[10] **الشرق الأوسط**، 2019/12/16.

[11] محسن محمد صالح، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/3/29.

[12] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2019/12/26، انظر: http://safa.ps/post/273783

[13] في الجمعة الـ(85) لمسيرات العودة، قوات الاحتلال توقع (44) إصابة من بينهم (18) طفلاً وسيدة وصحافي واحد، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2019/12/20، انظر: http://www.mezan.org/post/29707

[14] محسن محمد صالح، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/3/29.

[15] المرجع نفسه.

[16] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنكليزية.

[17] *Haaretz*, 12/7/2018.

[18] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2018/5/29. وانظر أيضاً: Ynetnews and Arutz Sheva 7 (Israel National News), 29/5/2018; and *Haaretz*, 30/5/2018.

[19] الجزيرة.نت، 2019/4/10. وانظر أيضاً البيانات الصادر عن الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، موقع كتائب عز الدين القسام، في: https://alqassam.net

[20] Ynetnews, 27/5/2018.

[21] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/5/31، انظر: https://www.palinfo.com/238388؛ وموقع تايمز أوف إسرائيل، 2018/5/31، انظر: http://ar.timesofisrael.com

[22] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/5. وانظر أيضاً: Ynetnews, 12/11/2018.

[23] للمزيد انظر: ملف عملية حدّ السيف، كتائب عز الدين القسام، في: https://www.alqassam.net؛ وكتائب عز الدين القسام، 2019/11/11.

[24] **الشرق الأوسط**، 2019/7/8.

[25] موقع وزارة الداخلية الفلسطينية، 2019/1/8، انظر: https://www.moi.pna.ps/home

[26] فلسطين أون لاين، 2018/11/12.

[27] كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2018/11/22.

[28] The Times of Israel, 12/11/2018, https://www.timesofisrael.com/idf-says-gaza-raid-wasnt-an-assassination-praises-troops-heroic-extraction/

[29] للمزيد انظر: تسجيل الحلقة التي عرضت في 2019/12/1 لبرنامج "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة الفضائية، يوتيوب، في: https://youtu.be/yMGGDrJ6dEo

[30] *Israel Hayom* newspaper, 27/11/2018, http://www.israelhayom.com

[31] رأي اليوم، 2019/2/19.

[32] **الشرق الأوسط**، 2019/7/22.

[33] موقع وكالة سبوتنيك عربي، 2018/11/14، انظر: https://arabic.sputniknews.com؛ وعرب 48، 2018/11/14. وانظر أيضاً:

The Jerusalem Post, 14/11/2018.

[34] للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/11/13؛ و**الخليج**، 2018/11/14. وانظر أيضاً:

Ynetnews, 13/11/2018.

[35] **الشرق الأوسط**، 2018/11/18.

[36] قدس برس، 2019/5/6، انظر: http://qudspress.com/index.php?page=show&id=52561

[37] للمزيد يمكن مراجعة تقرير شهر أيار/ مايو 2019 لجهاز الشاباك، انظر:

https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/Monthly%20Summary%20EN/Monthly%20Summary/%D7%9E%D7%90%D7%99%202019%20ENG.docx%20-%D7%9E%D7%A2%D7%95%D7%93%D7%9B%D7%9F.pdf

[38] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/7.

[39] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/13.

[40] سما، 2019/5/12. وانظر أيضاً:

Site of israelstreet.org, 13/5/2019, http://israelstreet.org/2019/05/13/amazing-answer-jason-greenblatt-majalla

[41] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/7.

[42] وفا، 2019/11/14.

[43] للمزيد يمكن مراجعة تقرير شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 لجهاز الشاباك، انظر:

https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/Monthly%20Summary%20EN/Monthly%20Summary/%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%97%D7%95%D7%93%D7%A9%D7%99%20%D7%A0%D7%95%D7%91%D7%9E%D7%91%D7%A8%2019-%20%D7%90%D7%A0%D7%92%D7%9C%D7%-99%D7%AA.pdf

[44] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/11/15.

[45] **العربي الجديد**، 2019/11/15.

[46] **الشرق الأوسط**، 2019/12/30.

[47] مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/12/2، انظر: https://alqudscenter.info

[48] **الشرق الأوسط**، 2018/1/19؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2018/4/15. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 13/4/2018.

[49] **الشرق الأوسط**، 2018/9/16.

[50] عرب 48، 2018/10/15. وانظر أيضاً:
Haaretz, 15/10/2018.

[51] عرب 48، 2018/1/14؛ و**القدس**، 2018/6/5. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 26/6/2018.

[52] تايمز أوف إسرائيل، 2018/1/15.

[53] عرب 48، 2018/9/14.

[54] **الشرق الأوسط**، 2019/7/8؛ و**القدس**، 2019/10/7. وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 8/7/2019.

[55] وتشمل 140 حاجزاً، و165 بوابة طريق، و149 ساتراً ترابياً، و251 عائقاً غير مأهول (متاريس الطرق، والخنادق، والجدران الترابية، وغيرها). للمزيد انظر: أوتشا، 2018/10/8، انظر:
https://www.ochaopt.org/ar/content/over-700-road-obstacles-control-palestinian-movement-within-west-bank-0

[56] للمزيد انظر: وفا، 2018/7/27 في: http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=1L7DeRa824664470157a1L7DeR؛ وعرب 48، 2018/8/18؛ و**الأيام**، 2019/1/14؛ و**العربي الجديد**، 2019/2/18؛ والجزيرة.نت، 2019/2/22؛ وعرب 48، 2019/2/25؛ وعرب 48، 2019/3/12؛ وعرب 48، 2019/3/17؛ والعربي الجديد، 2019/3/17؛ ووفا، 2019/5/18؛ وعرب 48، 2019/5/26؛ و**الحياة**، 2019/6/2؛ ووفا، 2019/8/11.

[57] للمزيد انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2019/3/7، انظر:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1274188289395661&id=1010492915765201&__tn__=K-R
ملاحظة: جاء في تقرير إحصائي لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني أن 343 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2018.

[58] الأناضول للأنباء، 2019/12/31، نقلاً عن التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين.
ملاحظة: جاء في تقرير إحصائي لوكالة وفا الفلسطينية أن 151 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2019؛ وفي تقرير إحصائي لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني أن 164 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2019.

[59] للمزيد انظر: أوتشا، تقرير حماية المدنيّين 10–23 كانون الأول/ ديسمبر 2019، 2019/12/26، في:
https://www.ochaopt.org/ar/poc/10-23-december-2019

[60] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك.
ملاحظة: جاء في تقرير إحصائي للجيش الإسرائيلي أن 16 إسرائيلياً قتلوا في سنة 2018، بينهم 7 جنود.

[61] الأناضول للأنباء، 2019/12/31، نقلاً عن التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين.

[62] للمزيد انظر: موقع منظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، 2019/12/12، في:
https://www.btselem.org/arabic/punitive_demolitions/statistics

[63] بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين وللقتلى والجرحى الإسرائيليين للسنوات 2015–2017، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، ص 110؛ ومحسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 216.
وبالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين لسنتي 2018–2019، انظر: التقارير الشهرية لجهاز الشاباك.
أما بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2018–2019، انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2019/3/7؛ ومركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/12/2.

[64] مركز أسرى فلسطين للدراسات والمؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى "تضامن"، تقرير مفصل حول الاعتقالات وأوضاع الأسرى خلال العام 2018، موقع مركز أسرى فلسطين للدراسات، آذار/ مارس 2019، انظر:
https://www.asrapal.net/wp-content/uploads/2019/07/Takrir-2018-ar.pdf؛ وانظر: مركز أسرى فلسطين للدراسات، التقارير، في: https://www.asrapal.net/?cat=2

[65] المراجع نفسها.

[66] مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2019/12/30، انظر: https://www.asrapal.net/?p=21737

[67] للمزيد انظر: مركز أسرى فلسطين للدراسات، التقارير: في: https://www.asrapal.net/?cat=2

[68] للمزيد انظر: معتز المسلوخي، قوانين إسرائيلية عنصرية صدرت في 2018، **العربي الجديد**، 2019/1/23؛ ومركز أسرى فلسطين للدراسات، 2019/7/8؛ وراصد القوانين والتشريعات، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، انظر: https://www.madarcenter.org؛ وقوانين إسرائيلية عنصرية، موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين، انظر:
http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-enthakat/ar-israel-racist-laws

[69] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير للسنوات 2016–2020، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في: http://www.addameer.org/ar/statistics

[70] المرجع نفسه.

[71] المرجع نفسه.

[72] للمزيد انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2018، 2019/4/15، في:
https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2019/04/PCHR_Annual-2018-arabic.pdf
كما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة تشغيل معابر غزة، انظر: أوتشا، حالة تشغيل معابر غزة (شهرياً)، في:
https://www.ochaopt.org/ar/reports/gaza-crossings-operations-status---monthly

[73] الجزيرة.نت، 2018/1/19.

[74] **الشرق الأوسط**، 2018/3/29.

[75] للمزيد انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2018، 2019/4/15.
كما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة تشغيل معابر غزة، انظر: أوتشا، حالة تشغيل معابر غزة (شهرياً).

[76] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2018/9/12. وانظر أيضاً:
Site of United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 11/9/2018, http://unctad.org

[77] موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 2019/3/6، انظر: https://news.un.org/ar

[78] **الحياة**، 2018/5/21.

[79] تايمز أوف إسرائيل، 2017/1/20.

[80] موقع قناة الميادين، 2016/12/23، انظر: http://www.almayadeen.net

[81] موقع قناة العربية، 2018/5/14، انظر: https://www.alarabiya.net

[82] موقع قناة الميادين، 2018/9/10.

[83] الجزيرة.نت، 2018/8/31.

[84] وليد عبد الحي، تقدير موقف، صفقة ترامب تؤسس لعواصف قادمة في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020/1/29، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[85] الجزيرة.نت، 2018/4/15.

[86] وارسو تستضيف مؤتمر السلام والأمن في الشرق الأوسط، موقع سكاي نيوز عربية، 2019/2/13، انظر:
https://www.skynewsarabia.com

[87] كوشنر يطلق ورشة البحرين، موقع دويتشه فيله، 2019/6/25، انظر: https://www.dw.com/ar

[88] سما، 2018/2/20.

The Palestine Strategic Report 2018–2019

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2018–2019 الذي يصدر للمرة الحادية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2019، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وقد تضمن التقرير أيضاً أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز مرجعاً أساسياً من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-87-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net